معايير التصويب الدلالي الخاصة عند إبراهيم الوائلي

بحث مستل من رسالة ماجستير ((تصويب الأخطاء الدلالية في كتب التصحيح اللغوي في العراق، مراجعة نقدية في الكتب المطبوعة من عام ١٩٧٧ الى عام ٢٠٠٠م))

الباحثة: هبة عبد المهدي عبد الهادي أ.د. أثير طارق نعمان

كلية العلوم الإسلامية- جامعة الأنبار

الكلمات المفتاحية: معايير، التصويب، الدلالي، الوائلي

الملخص:

هذه المعايير هي معايير خاصة رصدها الباحث في اطلاعه على كتاب من أغلاط المثقفين للأستاذ إبراهيم الوائلي، و هي معايير تفرد بها الأستاذ الوائلي ، وذلك رغبة في تكوين منهجه الخاص في التعامل مع الأخطاء اللغوية وتوجيهها نحو الصواب. وقد بنى تصويباته على تلك المعايير، وهذه المعايير هي:

أولًا: معيار الاستناد إلى كتب التراث اللغوي.

ثانيًا: معيار الاستناد إلى الأفصح.

ثالثًا: معيار الاستناد إلى قرارات المجامع اللغوية ومقترحات المصححين.

رابعًا: معيار الاستناد إلى الشيوع في الاستعمال.

خامسًا: معيار المولد والدخيل والمحدث.

سادسًا: معيار التطور الدلالي.

سابعًا: معيار الرجوع إلى الأصل اللغوي.

ثامنًا: معيار الاستناد إلى اللغات الأجنبية.

تاسعًا: معيار عدم النيابة بين الأدوات.

عاشرًا: معيار عدم وضوح الدلالة.

حادي عشر: معيار الاستناد إلى صيغة الكلمة.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يقسم على مقدمة وعرض للمعايير الخاصة عند إبراهيم الوائلي، وانتهى البحث بخاتمة فيها أبرز النتائج التي توصل إليها البحث.

المقدمة:

إنَّ اللغة العربية من أجل اللغات وأثراها، وقد تسنمت من بين سائر لغات الأرض ذروة العناية، وقد أولاها الناس من عربٍ وعجمٍ عناية بالغةً عبر العصور، وكر الدهور، كما أنَّها تبوأت مكانًا كبيرًا في الدراسات اللغوية، وحظيت بجهودٍ مثمرةٍ من أبنائها، تدل على أصالةٍ متمكنةٍ وعمقٍ بعيدٍ، من أجل المحافظة على حدودها ورسومها الملزمة، نطقًا نقيًا خاليًا من كل مظاهر الانحراف والزلل والعِثار، ولو لم يكن لها من فضلٍ سوى أنَّ الله تعالى اختارها لكلامه، فذلك كافٍ للاعتناء بها ودراسة أحوالها في لسان أهلها.

وبرز اهتمامها في مجال التصويب اللغوي في العصر الحديث كثيرًا، مما جعلنا نرتأي في هذه الدراسة مراجعة التصويبات الدلالية مراجعة ناقدة لمجموعة من الكتب لمؤلفين عراقيين، والوقوف على دقة هذه التصويبات، ومن هنا تأتي فكرة البحث؛ فالبحث محاولة استثمار التصويبات الدلالية المبثوثة في كتب التصويب اللغوي وتقديمها في مؤلف واحد مجموعة منقودة بنقد علمي يغني القارئ عن مراجعة سواه.

ويقوم البحث على استقصاءٍ للأخطاء في المجال الدلالي فقط واخترنا منها كتاب من أغلاط المثقفين للسيد الوائلي وهو من الكتب التي تدخل ضمن المدة الزمنية.

- حياته و آثاره:

ولد إبراهيم بن الشيخ محمد بن الحسين بن محمد بن حرج الوائلي، في إحدى قرى جزيرة الصقر التابعة لناحية شط العرب سنة 1332هـ- 1914م، عند أخواله (بني حطيط). وقد قضى طفولته بين أحضان الطبيعة الجميلة في قريته. أمَّا في صباه وشبابه فقد انصرف مع أبويه وإخوته وأسرته بين قرى الفلاحين في البصرة حيث يقيم أخواله الفلاحون، والنجف حيث يقيم بعض أعمامه وأسرته.

وكان في هذه الفترة رفيقًا لأبيه في حلِّه وترحاله بين النجف والبصرة والغراف.

وفي أوائل الثلاثينيات أدخله أبوه في الكُتّاب (الملّا) في القرية التي ولد فيها وبقي عند الملّا (عمران الحلو) حتى ختم القرآن في ستة أشهر. وعاود حلقات الدراسة في النجف، فدرس على أبيه علم النحو، وعلم المنطق، وعلم البيان، وعلم الفقه وأصوله، ودرس أيضًا على أخيه الكبير الشيخ قاسم، فتعلّم منه أوزان الشعر. ودرس كذلك على يدي الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء.

وفي خريف عام 1940 صدر أمر تعيينه مدرّسًا للغة العربية في الثانويات الأهلية، وبقي يدرس فيهما خمس سنوات.

وفي عام 1945 قُبل الوائلي طالبًا في كلية دار العلوم بالقاهرة، فأمضى فيها أربع سنوات، وحصل على شهادة (الليسانس) في اللغة العربية وآدابها بتقدير (جيد جدًا)، ثم واصل دراسته العليا في الكلية نفسها، وحصل على شهادة الماجستير في أواخر عام 1955 في موضوع (الشعر السياسي في العراق في القرن التاسع عشر). وفي مايس عام 1956 عاد إلى بغداد، واستأنف التدريس في الإعدادية المركزية.

وبعد ثورة 14 تموز 1958م انتقل إلى التدريس في كلية الآداب بجامعة بغداد بطلب من قسم اللغة العربية، واستمر فيه قرابة ربع قرن حتى أحيل إلى التقاعد في 1 تموز 1983م.

لقد مارس الوائلي التدريس سبعًا وثلاثين سنة، منها اثنتا عشرة سنة في الثانويات، ولا سيما الإعدادية المركزية، والثانويات الأهلية، ومنها خمس وعشرين سنة في كلية الآداب بجامعة بغداد، وإلى جانبها محاضرات في الجامعة المستنصرية وكلية التربية- بغداد، وكلية أصول الدين، وكلية الشريعة (العلوم الإسلامية حاليًا)، وكلية اللغات، وقد أشرف على رسائل كثيرة في الماجستير والدكتوراه.

وبقي الوائلي خلال هذه المدة الطويلة التي أمضاها في التدريس مستمرًا على علاقته بالأدباء والشعراء ومواكبًا لما يجري على ساحة الأدب والشعر، ومنصرفًا إلى البحث والتأليف ونظم الشعر وممارسة النقد الأدبي واللغوي.

توفي الأستاذ الشاعر إبراهيم الوائلي- رحمه الله- في يوم الجمعة 28 شعبان، 1408هـ، الموافق 15 نيسان، 1988م، بعد صراع مع أمراض مفاجئة، كان يقابلها بأناة الصابر، وجلد المؤمن، وحكمة الشاعر الزاهد، لكن الأجل المقدور أسرع إلى قلبه، فأطفأ آخر بصيص من عينه، فكانت وفاته خسارة لنا، نحن قراؤه وطلابه ولأولئك الذين وجدوا في شعره وطنًا ثائرًا فأحبوه، وفي كتبه لغة وبلاغة فقوّموه على أنَّه ابن بار للغة الضاد، وحارس أمين لأرومة العرب.

ترك الوائلي جملة من الآثار في اللغة والنحو والأدب والنقد، ودليلنا في ذلك مؤلفاته المطبوعة والخطية، وهي:

أولًا: مؤلفاته المطبوعة:

1- اضطراب الكلم عند الزهاوي (ط سنة 1971م).
2- ثورة العشرين في الشعر العراقي (ط سنة 1968م).
3- حرب طرابلس وأثرها في الشعر العراقي (ط سنة 1965م).
4- ديوان شعر (طبع منه جزآن على نفقة وزارة الثقافة والإعلام العراقية سنة 1982م).

5- ديوان علي الشرقي (جمع وتحقيق بالاشتراك مع موسى الكرباسي، طبع على نفقة وزارة الثقافة والإعلام العراقية سنة 1979م).
6- الشعر السياسي العراقي في القرن التاسع عشر (ط1 سنة 1961م، ط2 سنة 1977م).
7- لغة الشعر العراقي في القرن التاسع عشر (ط سنة 1954م).
8- من لقيط إلى اليازجي (ط سنة 1965م).

ثانيًا: مؤلفاته الخطية:

1- الأصوات اللغوية في التراث.
2- التجديد في الأدب معناه وتطوره.
3- التراث العربي وأثره في شعراء القرن الماضي.
4- التطور والتجديد في الشعر العراقي من سنة 1900- 1939 (رسالته للدكتوراه التي لم يناقشها).
5- الراحلون (وهو يتناول تراجم بعض الأدباء الذين رافقهم وفارقوه).
6- الشعر العراقي في القرن التاسع عشر ومنزلته من الشعر في مصر والشام.
7- ضباب الأثير (وهو نقد لغوي لأغلاط المذيعين والصحفيين).
8- اللغة الدارجة والفصيحة في ريف البصرة (يعني علاقة الفصيحة بالموروث الشعبي).
9- محاضرات في البلاغة العربية.
10- محاضرات في علم العروض.
11- النحو وسيلة لا غاية.
12- هوامش على الأحداث (وهو يتناول بعض الأحداث العربية وما يجب أن يُقال فيها من رأي).

وله عدا هذا مقالات كثيرة في التراجم والنقد الأدبي واللغوي، ومنها مقالاته التي نشرها في جريدة الثورة تحت عنوان (من أغلاط المثقفين)، وهي موضوع تحقيقنا ودراستنا، وسوف نتحدث عنها الآن.

هدف الوائلي من كتابة هذه المقالات:

لقد أشار الوائلي في أكثر من موضع من مقالاته إلى الدافع الذي كان يحفزه إلى الاستمرار على تصحيحاته للأغلاط الشائعة التي أصابت أقلام المثقفين وألسنتهم في عصرنا الحاضر. من ذلك قوله في الحلقة (31): "أرجو ألا يضيق بهذا التنبيه إخواننا الكُتّاب والقصاص، فإنّما نريد به العناية باللغة العربية، والحفاظ عليها". وقوله في الحلقة (29): "ولو لم يكن للغة حرمة مصونة

لما كلفت نفسي عناء القراءة والتعقيب"، فهو إذن عندما ينبّه على الغلط ويذكر الصواب ويشير إلى الفصيح لا يقصد الإساءة إلى أحد، إنّما يرمي إلى غاية نبيلة، سعى من أجلها ووقف حياته عليها، ألا وهي خدمة (اللغة العربية).

منهجه في تصحيح أغلاط المثقفين:

لم يتبع الوائلي منهجًا مبوبًا ومرتّبًا في تصحيح الأغلاط اللغوية، إذ إنَّ الأغلاط التي جمعها غير مبوبة ومرتبة. فهو يعرض العبارات التي يقع فيها الغلط من غير نظام ولا ترتيب ويبدأ بطريقة عرضه لهذه الأغلاط بذكر العبارة التي يرد فيها الخطأ، ثم يذكر الصواب مباشرة، ثم بعد ذلك يذكر السبب.

أولًا: معيار الاستناد إلى كتب التراث اللغوي.

تمثل كتب التراث سندًا قويًا للباحث والتوصل إلى الرأي العلمي الحصين، وقد اعتمد عليها أصحاب كتب التصويب اللغوي كثيرًا، ويظهر ذلك من خلال الأمثلة الآتية:

وقد اعتمد أصحاب الكتب ميدان الدراسة على معيار الاستناد إلى كتب التراث اللغوي بوصفه معيارًا من معايير التصويب الدلالي، فاعتمد إبراهيم الوائلي على مجموعة من كتب التراث اللغوي شواهد في التصويب الدلالي إلى كتب منها ما استشهد به على تصويبه دلالة (الغيان).

"(الغويان)، وهذه عامية قد تُنطق هكذا في بعض البيئات، ....وصوابها (الغَيّان)، نصَّ اللغويون على هذا والفعل (غوى)، مثل: (طوى)، و(غوي)، مثل: (رَضِي) والوصف منه غاوٍ وغَو، وغوي، على وزن فعيل، وغيان على وزن فعلان وأصله غويان، قلبتِ الواو ياء؛ لأنَّها ساكنة قبل ياء متحركة، والواو والياء صوتان يؤثر أحدهما في الآخر إذا اجتمعا في كلمة واحدة وليس بينهما فاصل، وكان الأول ساكنًا والثاني متحركًا، وغالبًا ما تؤثر الياء في الواو؛ لأنَّها أخف على اللسان وفي الكتاب لسيبويه "هذا باب ما تقلب الواو فيه ياءً إذا كانت متحركة والياء قبلها ساكنة، أو كانت ساكنة والياء بعدها متحركة"[1]"[2].

قال ابن درستويه: "غوى الرجلُ يَغوَى ومصدره الغي فهو الضلال، وترك الرشاد، والخسار، والرجل غاوٍ على فاعلٍ، والماضي منه مفتوح ومستقبله مكسور، ومصدره: الغواية أيضًا، والغية، قال الله عز وجل: (وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ)[3]، وقال: (فَكَانَ مِنَ ٱلۡغَاوِينَ)[4]، ومنه قول الشاعر[5]:

فمن يَلْقَ خَيْرًا يَحْمَدِ النَّاسَ أَمْرَهُ ومن يَغْوِ لا يَعْدَمْ على الغَيِّ لائِما

أي: من يفعل الخير يحمد، ومن يفعل الشر يذم، وإنما ذكره؛ لأنَّ العامة تكسر الماضي منه، وتفتح الغابر فتقول: غَوَى يَغَوى، على وزن جهل يجهل، وخسر يخسر؛ لأنَّه في معناه، وهو خطأ، أو لغة رديئة، وإنما يقال على هذا الوزن: غوى الفصيلُ يغوى غوى. إذا بشم من اللبن فضعف واعتل، وكل ذلك من الفساد، ولكن خولف بين الأبنية للفرق بين المعاني"[6].

وفي المصباح المنير (غوي): "غَوَى غَيًّا مِنْ بَابِ ضَرَبَ انْهَمَكَ فِي الْجَهْلِ وَهُوَ خِلَافُ الرُّشْدِ وَالِاسْمُ الْغَوَايَةُ بِالْفَتْحِ وَهُوَ لِغِيَّةٍ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ كَلِمَةٌ تُقَالُ فِي الشَّتْمِ كَمَا يُقَالُ هُوَ لِزَنْيَةٍ وَغَوَى أَيْضًا خَابَ وَضَلَّ وَهُوَ غَاوٍ وَالْجَمْعُ غُوَاةٌ مِثْلُ قَاضٍ وَقُضَاةٍ وَأَغْوَاهُ بِالْأَلِفِ أَضَلَّهُ وَغَوِيَ الْفَصِيلُ غَوًى مِنْ بَابِ تَعِبَ فَسَدَ جَوْفُهُ مِنْ شُرْبِ اللَّبَنِ"[7].

ثانيًا: معيار الاستناد إلى الأفصح.

من المسائل التي شغلت اللغويون والنقاد بأكثر من ألف عام مسألة (الفصيح)، و(الأفصح)، وما يناقضهما وهو ما يصطلح عليه باللغات الرديئة، أو الشاذة، أو النادرة، أو الضعيفة، قال ابن هشام اللخمي وهو يرد على أبي بكر الزبيدي تخطيئه قول العامة: (سكرانة): فإذا قالها قوم من بني أسد فكيف تلحن بها العامة وإن كانت لغة ضعيفة وهم قد نطقوا أيضًا كما نطقت بعض قبائل العرب[8]، ويرى فريق من المخطئين بمنع ما خرج عن الأفصح المأثور، فخطأوا المتكلمين ببعض ما قالته العرب، فتراهم يسيرون في انتقاداتهم على أفصح لغات العرب، وأبلغ أساليب الكُتّاب، أمّا إذا كان هناك قول أو لغة تجيز الكلمة التي ردوها، أو الأسلوب الذي عابوه فلا يأخذون به، واستنادًا إلى هذا المقياس نجد أن بعض المصححين منع أن يقال: خلد إلى الأمر، بمعنى سكن إليه قائلًا: إنَّ الصواب: أخلد معتلًا لذلك بقوله ولا يقال: خلد إلا في لغة ضعيفة، وأنَّ جمع مجيد على أمجاد نادر جدًا، وإنّما يكثر في الأسماء وقال إبراهيم المنذر: إنَّ جمع حاجة على حوائج واجب الاجتناب؛ لأنَّه شاذ نادر، لكن الغريب والشاذ والقليل والنادر جزء من ثروة اللغة ولا خلاف في كونه أسلم كلام العرب، فقد ورد في القرآن وورد في الحديث، وفي كلام العرب شعرهم ونثرهم، وثبت أنَّها ألفاظ لا تقل فصاحة عن غيرها من الألفاظ الأخرى الفصيحة[9].

وقد اعتمد إبراهيم الوائلي في تصويباته الدلالية على الأفصح منها ما ذكره في تصويب الأفعال متعدية بنفسها؛ إذ يقول: "في اللغة العربية أفعال متعدية بنفسها ولا تحتاج إلى حرف يعديها إلى المفعول، ولكن المحدثين أشاعوا استعمال هذه الأفعال متعدية بحر الجر (من)، فهم يقولون: يغير من سلوكه، ويكف من عناده، ويخفف من غضبه، ويحسن من علاقاته، ويعاني من غربته، ويقلل من عزيمته، ويزيد من حدته. وغيرها من أمثالها ولا ضرورة لهذا الاستعمال وإدخال (من)

على مفاعيل هذه الأفعال من غير استئذان من قواعد اللغة وأساليبها، وإذا كان قد ورد مثل هذا الاستعمال في النصوص القديمة، فقد ورد في مجال محدود على نية زيادة (من) للتأكيد على رأي مَنْ يجيز زيادتها في الكلام الموجب"[10].

ويخطئ كثير من الباحثين والدارسين عند قولهم: "(خاف الإنجليز من الفدائيين)، ويرون أنَّ الصواب أن يقال: (خافوا الفدائيين)، وحجتهم في ذلك أنَّ الفعل (خاف) يتعدى بنفسه إلى مفعول واحد كما يتعدى بالهمزة والتضعيف إلى مفعولين، تقول: أَخَفْته الأمرَ فخافه، فخوفته إيَّاه فتخوفه. وفي التنزيل: (فَمَنْ خَافَ مِن مُّوصٍ جَنَفًا)[11].

ويرى المجمع اللغوي المصري أنَّ الاستعمال الأول جائز أيضًا فقد استعملت العرب خاف لازما ويتعدى إلى واحد وإلى اثنين بنفسه أو بواسطة (على)، ومنه: (فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ)[12]، وتقول: خافه وخاف منه وخاف عليه"[13].

"ويقولون: (ولا يستطيع رجل القانون الانتقاص منها)، والصواب: انتقاصها؛ لأنَّ الفعل انتقص كنقص يتعدى بنفسهِ إلى مفعوله، وكلاهما قد يتعدى إلى مفعولين، نحو: نقصتهُ حقَّهُ وانتقصتهُ إيَّاهُ"[14].

ثالثًا: معيارالاستناد إلى قرارات المجامع اللغوية ومقترحات المصححين.

عدَّ بعض المجوزين قرارات أحد المجامع اللغوية أساسًا للتصويب، يقول محمد العدناني: إنَّه قبل جميع الكلمات التي أقرتها مجامعنا اللغوية، لكنه لم يقبل الكلمات المولدة الحديثة التي انفرد بذكرها المعجم الوسيط إذا كان مجمع اللغة العربية بالقاهرة لم يوافق على استعمالها[15]، وعليه خطّأ من يقول: (حور الكلام) ثم قال: حور فلان الكلام غيره مولد، فأنّني لا أصوره؛ لأنَّ المعجم لم يذكر أنَّ مجمع اللغة العربية بالقاهرة وافق على استعمال (حور) بهذا المعنى.

ونحن نؤيد اتخاذ قرارات المجامع اللغوية أساسًا التصحيح، لأسباب منها: أنَّ هذه القرارات مستندة إلى بحوث لغوية علمية رصينة، وأنَّ قبول الألفاظ المولدة يجب أن يضبط بالاستناد إلى هذه القرارات كما أسلفنا القول[16].

اعتمد إبراهيم الوائلي على مجموعة من قرارات المجامع اللغوية ومقترحات المصححين كأحد معايير التصويب الدلالي في كتابه، منها ما ذكره في تصويب دلالة لفظة (الشلة)، إذ يقول: "(الشلة) بمعنى الجماعة، مفردة عامية مصرية، أشاعتها لغة الأفلام والمسرح والمسلسلات. وهذه الكلمة ليست من الفصيح في شيء ولا يستخدمها أدباء مصر الكبار وليس من تطور الأسلوب إلى الأفضل أن يستخدمها الكُتّاب والقصاص والمحررون في العراق، وقد رفضها (مجمع اللغة) في

القاهرة، فلم يدرجها في مادة (شل) في (المعجم الوسيط)، ولم يشر إليها، فيما أشار إليه من محدثات اللغة، ولعلها فيما أحسب مصحفة من كلمة (ثُلَّةٌ) بالثاء بمعنى الجماعة. وقد جاءت في القرآن الكريم. فهل يقلع عنها كتّابنا لئلا يقعوا في الخطأ والتقليد الأعمى. ومما يذكر هنا أنَّ كلمة (الشلة) في العراق تعني الطبيخ اللين من الرز، وتعني في الريف المصري عند الفلاحيين ما تقتطعه المسحاة من الطين لبناء السد أو الطوف، وما تقتطعه من الأرض حين حرثها، ومن الأنهار حين كريها. وهذه كلها من العامية ولا أظنها محرّفة من كلمة (شَلِيَّة) على وزن (سَجِيَّة) وهي القطعة أو الفدره من اللحم"[17].

وجاء في اللسان: الثَّلَّة: جَماعة الغَنَم وأَصْوافُها، الثَّلَّة جَمَاعَةُ الْغَنَمِ، قَلِيلَةً كَانَتْ أَو كَثِيرَةً، وَقِيلَ: الثَّلَّة الْكَثِيرُ مِنْهَا، وَقِيلَ: هِيَ القَطِيع مِنَ الضَّأْن خَاصَّةً، وَقِيلَ: الثَّلَّة الضأْن الْكَثِيرَةُ، وَقِيلَ: الضأْن مَا كَانَتْ؛ وَلَا يُقَالُ للمِعْزى الْكَثِيرَةِ ثَلَّة وَلَكِنْ حَيْلة إِلَّا أَن يُخَالِطَهَا الضأْن فَتَكْثُرُ فَيُقَالُ لَهُمَا ثَلَّة، وإِذا اجْتَمَعَتِ الضأْن والمِعْزى فكَثُرتا قِيلَ لَهُمَا ثَلَّة، وَالْجَمْعُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ ثِلَلٌ، نَادِرٌ مِثْلَ بَدْرَة وبِدَر. وَفِي حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ: لَمْ تَكُنْ أُمُّه بِراعِيَةِ ثَلَّة. الثَّلَّة، بِالْفَتْحِ: جَمَاعَةُ الْغَنَمِ، والثَّلَّة: الصُّوف فَقَطْ، عَنِ ابْنِ دُرَيْدٍ. يُقَالُ: كِسَاءٌ جَيِّد الثَّلَّة، أَي: الصُّوفِ[18].

وفيما نرى أنَّ هناك كثيرًا من الناس يخطئون في إطلاقهم على الجماعة من الناس اسم الشلة، فيقولون: ذهب فلانٌ مع شلَّته إلى الصيد، والصواب: ذهبَ فلانٌ مع ثلَّته، مستدلين بقول الله تعالى: (ثُلَّةٌ مِّنَ ٱلۡأَوَّلِينَ٣٩ وَثُلَّةٌ مِّنَ ٱلۡأٓخِرِينَ ٤٠)[19].

وفي كتاب رسول الله (ﷺ) لأهل نجران: (اللهم ذِمّةُ اللهِ، وذِمّةُ رسولهِ على ديارهم، وأموالهم، وثُلَّتِهم). وذكر أنَّ (الثلة) هنا معناها الجماعة من الناس[20].

رابعًا: معيار الاستناد إلى الشيوع في الاستعمال.

يعد مفهوم الشيوع في كتب التصحيح اللغوية معروفا ومعناه انتشار وذيوع الاستعمالات التي تخرج عن قواعد الصواب ومعاييره المقررة، وقد تعددت المواقف إزاء هذا المعيار، فمن اللغويين من يجيز، ومنهم من يمنعه، ومنهم من يقف موقف الوسط فيرى من يجيز الأخاذ بمعيار الشيوع في عملية التصويب اللغوي أنَّ الذي يؤسس لهذا المعيار هو انتشار الاستعمالات على ألسنة العامة، فيرضون تخطئة الناس، وأنَّ الاستعمال الدارج يدعو هؤلاء إلى الموافقة عليه خشية استثقال اللغة الفصحى ونفور الناس عنها، ثم أنَّ كثيرًا من الاستعمالات اكتسبت حق إدراجها في المعاجم لشيوعها على الألسنة، ويرى بعض اللغويين أنَّ الاستعمال المطرد للغة يمثل المستوى الصوابي، إذ يشكل شبه عُرْف لا يمكن الخروج عنه، وقد أعلن بعض اللغويين منزلة معيار

الشيوع حتى انتشر عند بعضهم مفهوم (خطأ مشهور خير من صواب مهجور)، وعليه دعا المتخوفون من انتشار الخطأ في ظل هذا المفهوم إلى اعتبار معيار الشيوع، مع ترك الحكم في مدى إطلاقه إلى المجامع اللغوية.

وقفت بعض كتب التصحيح اللغوي إزاء معيار الشيوع موقف المنع، ورأت أنَّ الصواب ولو كان مهجورًا خير من الخطأ ولو كان مشهورًا، ورأى مؤلفو هذه الكتب أنَّ المعيار فاسد، وأنَّه لا يستند إلى أسس علمية، إذ لا توجد معايير واضحة له، ثم أنَّ الألفاظ المعتمدة في ظل هذا المعيار لا تخضع لضوابط تتحكم فيها، وأيضًا عدم وجود معايير واضحة لدرجة الشيوع[21].

اعتمد إبراهيم الوائلي على مجموعة على شيوع الاستعمال في التصويب الدلالي، منها ما ذكره في تصويب دلالة (المقهى مذكر)، إذ ذكر "ولقد شاع أيضًا فيما شاع من الأغلاط عند المتحدثين والكُتّاب تأنيث كلمة (مقهى) على حين أنَّ هذا الاسم مذكر لفظًا ومعنى ولا علاقة له بالتأنيث فهو مثل: مرمى، ومسعى، ومشتى، ومثوى، وملهى. وكلمة (مقهى) مشتق استحدثه هذا القرن الذي نحن فيه. وقد جاء من كلمة (قهوة) التي كانت تعني عند العرب: اللبن المحض. والشبعة من الطعام، والرائحة، والخمر، وهم يقولون: أقهى: دام على الشرب من اللبن أو الخمر، وحين عرف شجر (البُن) وشاع استعمال ثمره في البلاد العربية أطلقوا كلمة (قهوة) على الشراب المستخرج منه، ثم اطلقوا هذه الكلمة على البُن نفسه. ثم أطلقوها مجازًا على المكان الذي يجتمع فيه الناس للاستراحة ويحتسون الشاي والقهوة ويدخنون النارجيلة. ثم تأنق الكُتّاب والصحفيون فاشتقوا من كلمة (قهوة) كلمة (المقهى)، وهي اسم مكان على زنة (مَفْعَل) وليس لها فعل ثلاثي والألف فيها أصلية من بنية الكلمة، ولم تؤخذ من فعل (أقهى) الرباعي، ولو كانت كذلك لكانت (مُقهى)- بضم الميم- ولكنها شاعت بفتح الميم شيوعًا يدعمه القياس"[22].

في حين "يستعمل المحدثون القهوة في المكان الذي تشرب فيه، وهو مجاز مرسل علاقته الحالية، كقولهم: نزلنا على ماء بني فلان، أي: على بئرهم، والمؤمنون في رحمة الله، أي: في جنته، وهذا الاستعمال يغنينا عن كلمة (المقهى) الثقيلة"[23].

وزاد محمد العدناني على المعنى السابق أنَّ القهوة تطلق على المكان الذي تُشرب فيه "اعتمادًا على قول المعجم الوسيط: إنَّ القهوة بهذا المعنى هي كلمة مولَّدة.

ولكن أطلق مجمع اللغة العربية بالقاهرة على ذلك المكان اسم المقهى. أما جمعه فهو: مقاهٍ. ومن معاني القهوة:

1- الخَمْرُ.

2- اللّبَنُ المَحْضُ.

3- ما يُشربُ من مطبوخِ البُنّ.

4- الرائحةُ.

5- الخِصْبُ."[24].

خامسًا: معيار المولد والدخيل والمحدث.

المولد في اللغة هو الاستعمالات التي استحدثها الناس بعد عصر الاحتجاج، والحكم فيها بشكل عام هو تركها في مسائل الاحتجاج، قال السيوطي: أجمعوا على أنَّه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين في اللغة العربية، وقد رفض أصحاب المعاجم القديمة الاستشهاد بكلام المولدين، وإن ورد عندهم أشاروا إلى أنَّه مولد، وقد رأى بعض المحدثين جواز الاستشهاد بكلام المولدين وإن ورد عندهم أشاروا إلى أنَّه مولد، وذهبوا إلى أنَّ التوليد من سمات اللغات الحية ولا تكاد تخلو من لغة من اللغات ومنها اللغة العربية، وقد تباينت مواقف كتب التصحيح اللغوي الحديثة من هذا المول، فموقف المصححين اللغويين القدماء من هذا المولد، إذا كان مخالفًا لما اتفق على صحته ولم يكن له نظائر في كلام العرب الأوائل[25]، أما الدخيل فقد اتخذ اللغويون إزاءه موقف المولد، والدخيل في اللغة هو كل كلام جاء في العربية ولم يكن منها، جاء في المعجم الوسيط: كل كلمة أدخلت في كلام العرب وليست منه، وفي اللغة العربية عدد كبير من الألفاظ والاستعمالات التي دخلت من غير استئذان، وقد نظرت فيها المجامع اللغوية فأجازت جزءًا منها ورفضت بعضها، اتخذ بعض اللغويين من الدخيل موقف الرفض، فمنعوا استعماله ودعوا إلى عدم إفتاح المجال له، ونرى مظهرًا من هذا التشدد إزاءه في موقف نقي الدين الهلالي، ومن ذلك قوله في مسألة سماها: الكاف الدخيلة الاستعمارية، أما تسميتها دخيلة فلا إشكال فيه؛ لأنَّها لا توجد في الإنشاء العربي الذي قبل هذا الزمان، فأما تسميتها استعمارية؛ فلأنَّها دخلت في الإنشاء العربي مع دخول الاستعمار البلدان. تختلف تسميات اللغويين للدخيل، إذ يسميه بعضهم الدخيل، وآخرون الاستعماري، وغيرهم التركيب الإفرنجي[26].

أمّا المحدث فهو كل جديد في الاستعمال دخل اللغة العربية من لغات أخرى، وتعرف اللغة العربية في العصر الحديث نماذج كثيرة من هذا النوع دخلت عن طريق وسائل الاتصال الحديث، وقد حاول مجمع اللغة القاهري تحديد المقبول منه، فضمته صفحات المعجم الوسيط، وأغلب كتب التصحيح اللغوي الحديثة تجمل الحديث عن المولد والمعرب والدخيل، وتجعل الحديث عنهما واحدًا[27].

وقد اعتمد إبراهيم الوائلي على مجموعة على معيار المولد والدخيل والمحدث في التصويب الدلالي، منها ما ذكره في تصويب دلالة لفظة (اللغم)، إذ قال: "ومن أخطاء المذيعين أيضًا في معظم دور البث أنَّهم يلفظون كلمة (اللُغْم)- بضم اللام وسكون الغين- وقد يلفظونها- بفتح اللام وسكون الغين- وكلاهما خطأ. والصواب: فتح اللام والغين كلتيهما، و(اللَّغَم) مصطلح حديث يعني صندوقًا أو علبة فيه مواد متفجرة ويوضع مستورًا في الأرض أو في الماء فإذا مسه شيء انفجر. والجمع: ألغام، مثل قلم وأقلام، وصنم وأصنام. وقد اشتق منه مصدر هو (التلغيم). وقالوا: ألغم المكان: وضع فيه الألغام. ولغَّم المكان- بتشديد الغين- وهذه كلها محدثات، ولعل كلمة (اللَّغْم) استحدثت من مادة (لَغِمَ) الفصيحة ومضارعها (يَلْغَمُ)- بفتح الغين- لَغْمًا- بسكون الغين- وهذا الأخير مصدر. ومن معاني هذه الكلمة: الإخبارُ عن شيء لا عن يقينٍ. والتكلم بكلام خفي. ورمى الجَمَلُ بلُغَامِهِ، أي: الزَّبَدُ الذي يخرج من فيه. و(اللَّغَم)- بفتحتين- الطيب القليل.. وقصبة اللسان وعروقه"[28].

وورد في لسان العرب: لَغِمَ لَغَمًا ولَغْمًا: وَهُوَ استِخْبارُه عَنِ الشَّيْءِ لَا يَسْتَيْقِنُهُ وإِخبارُه عَنْهُ غَيْرُ مُسْتَيْقِنٍ أَيضًا. ولَغَمْتُ أَلْغَمُ لَغْمًا إِذا أَخبَرْت صَاحِبَكَ بِشَيْءٍ لَا تَسْتَيْقِنُهُ. وَلَغَمَ لَغْمًا: كنَغَم نَغْمًا. وَقَالَ ابْنُ الأَعرابي: قُلْتُ لأَعرابي مَتى المَسِير؟ فَقَالَ: تَلَغَّموا بيوم السبْت، يَعْنِي ذكَروه، وَاشْتِقَاقُهُ مِنْ أَنَّهم حرَّكوا مَلاغِمَهم بِهِ. واللَّغِيمُ: السِّرّ. واللُّغَامُ والمَرْغُ: اللُّعاب للإِنسان. ولُغَام الْبَعِيرِ: زَبَدُه. واللُّغَامُ: زَبَدُ أَفواهِ الإِبل، والرُّوالُ لِلْفَرَسِ، واللُّغَام مِنَ الْبَعِيرِ بِمَنْزِلَةِ البُزاقِ أَو اللُّعاب مِنَ الإِنسان. ولَغَمَ البعيرُ يَلْغَمُ لُغَامه لَغْمًا إِذا رَمَى بِهِ. وَفِي حَدِيثِ أنس بن مالك: (إِنِّي لَتَحْتَ نَاقَةِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسِيلُ عَلَيَّ لُغَامُهَا)[29] [30].

ولَغَم/ لُغْم مفرد، جمعه ألغام: سك كُلُّ ما يُحْشَى بموادَّ متفجِّرة تتفرقع عند مسِّه أو بالضَّغط عليه أو بتوقيته، وتستخدم لتدمير جنود أو سفن أو تحصينات أو معدّات لعدوّ. "زرع لَغَمًا- لَغَمٌ موقوتٌ"، اللُّغْم الضَّغطيّ: هو الذي ينفجر بضغط الماء الذي تحدثه السفينةُ عند مرورها. حَقْل ألغام: منطقة زُرعت فيها ألغام. زَرَّاعة ألغام: سفينة مجهّزة لزرع الألغام تحت الماء[31].

سادسًا: معيار التطور الدلالي.

التطور لغةً: "والطور: التارة، والناس أطوار، أي: أصناف على حالات شتى، قال: والمرء يخلق طورًا بعد أطوار"[32].

أما عند ابن فارس: "الطاء والواو والراء أصل صحيح يدل على معنى واحد، وهو الامتداد في الشيء من مكان أو زمان، من ذلك طوارُ الدارِ، وهو الذي يمتد معها من فنائها...، ومن الباب قولهم: فعل ذلك طورًا بعد طَوْرٍ، فهذا هو الذي ذكرناه من الزمان كأنَّه فعلهُ مدة بعد مدة"[33].

وجاء في المعجم الوسيط "تطور: تحول من طَوْرٍ إلى طَوْرٍ"[34].

التطور اصطلاحًا: "التغير التدريجي الذي يحدث في بنية الكائنات الحية وسلوكها، ويطلق أيضًا على التغير التدريجي الذي يحدث في تركيب المجتمع أو العلاقات أو النظم أو القيم السائدة فيه"[35].

اعتمد إبراهيم الوائلي على معيار التطور الدلالي في التصويب الدلالي، منها ما ذكره في تصويب دلالة (صمود)، إذ ذكر "ومن الخطأ الشائع الآن في النثر والشعر استعمال كلمة (صمود) بمعنى الثبات، ولنا على هذه الكلمة أنَّها لا توجد في مشتقات (صَمَدَ)، وليس معناها الثبات، فالخطأ فيها مزدوج مادةً ومعنًى، والصواب أن يقال: صَمَدَ صَمْدًا، والمضارع: يَصْمِدُ- بكسر الميم- ويَصْمُدُ- بضمها- والمعنى: قَصَدَ يَقْصِدُ. فالفعل فيه حركة وتقدم وإقدام وليس هو بمعنى الثبات في المكان الواحد، كما يتوهم المحدثون فيه لفظًا ومعنًى"[36].

ونصَّ كتاب العربية الصحيحة على أنَّ (الصمود): "استيحاء لقرار مجمع اللغة العربية بتكملة مادة لغوية لم يرد بعضها في كتب اللغة، يجوز لنا استعمال كلمة (الصمود) بمعنى الثبات رغم اعتراضات المعترضين مثل الدكتور مصطفى جواد[37] الذي يقول: (وقل الثبات ولا تقل الصمود؛ وذلك لأنَّ الصمد هو القصد، ولا يجوز إطلاق فعل من أفعال الحركة ولا اسم من أسمائها على السكون والوقوف واللبث والمكث...إلخ). فكما ساق الكاتب شواهد وأمثلة على أنَّ (صمد) بمعنى تقدم أسوق له الأمثلة الآتية التي تدل على أنَّ المادة تدل ضمن ما تدل عليه على معنى الثبات والرسوخ. فمن معانيها الصمَد (بفتح الميم) الشديد من الأرض، والصمد من الرجال الذي لا يعطش ولا يجوع في الحرب، والمصمد الذي ليس فيه خور، والصمْد (بسكون الميم): الشديد من الأرض، والصمدة: الصخرة الراسية في الأرض، وناقة مصماد: باقية على القر والجدب"[38].

سابعًا: معيار الرجوع إلى الأصل اللغوي:

من معايير التصويب الدلالي معيار الرجوع إلى الأصل اللغوي، فإن كثيرًا من الكلمات تعرضت ابنيتها الصرفية إلى التغيير بسبب الاستعمال غير المنضبط فتنشأ صورة جديدة منحرفة عن الكلمة نفسها، وإذا أجري تصويب لها يقوم الناقد اللغوي بالرجوع إلى ذلك الأصل اللغوي لبيان الصواب في الاستعمال.

اعتمد إبراهيم الوائلي على معيار الرجوع إلى الأصل اللغوي في التصويب الدلالي، منها ما ذكره في تصويب دلالة (ظبيان)، إذ يقول: "يقولون ويرسمون خطأ: ضبيان وضمياء بالضاد التي نُسبت إليها لغة العرب، وهذان اسمان لعلمين مذكّر ومؤنث، والصواب: أن يُكتبا هكذا: ظبيان وظمياء بالظاء، وهما من الأسماء العربية القديمة التي سمت بها العرب أبناءها وذُكرت في الشعر العربي القديم ولا وجود لضبيان وضمياء بالضاد حتى في الاشتقاق اللغوي، لأنَّ الأول جاء من كلمة الظبي وهو الغزال، والثانية جاءت من ظَمِيَ ظمًى كان أظمى، أي: أسمر، ويقال: شفَةٌ ظمياء ذابلة في سُمرة وعين ظَمياءُ رقيقة الجفن"[39].

وجاء في لسان العرب أيضًا: الظَّبْيُ: الْغَزَالُ، وَالْجَمْعُ أَظْبٍ وظِبَاءٌ وظُبِيٌّ...وظَبْيَان: اسْمُ رجل، بفتح الظاء[40].

وجاء في اللسان أيضًا: والظَّمَى: قِلَّةُ دَمِ اللِّثَةِ ولَحْمِها...رجلٌ أَظْمَى وامرأَة ظَمْيَاء وشَفَةٌ ظَمْيَاءُ: ليْسَتْ بوارِمة كَثِيرَةَ الدَّمِ ويُحْمَدُ ظَماها. وشَفَةٌ ظَمْيَاء بَيِّنَة الظَّمَى إِذَا كَانَ فِيهَا سُمْرَة وذُبُولٌ. ولِثَةٌ ظَمْيَاءُ: قَلِيلَةُ الدَّمِ. وعينٌ ظَمْياءُ: رَقِيقَةُ الجَفْن... والفعلُ مِنْ كُلِّ ذَلِكَ ظَمِيَ ظَمًى[41].

ثامنًا: معيارالاستناد إلى اللغات الأجنبية:

انتقلت العديد من الالفاظ من اللغات الأجنبية إلى استعمالنا اليومي ولا سيما أسماء الدول والظواهر الطبيعية كالجبار والأنهار ومصطلحات العلوم ولكن أحيانا ما يحدث خطأ في استعمال تلك الألفاظ أثناء التعريب أو الترجمة فيكون الرجوع إلى اصلها الام وسيلة لتصحيح ما انحرف منها لذلك انتفع أصحاب الكتب ميدان الدراسة من اللغات الأجنبية في تصحيح بعض دلالات الألفاظ فإبراهيم الوائلي استشهد باللغات الأجنبية على تصويب دلالة (باكستان)، إذ ذكر "أذكر أنَّ هذه المشكلة أثيرت منذ استقل قطر (باكستان) وصار دولة، فقد أخذ بعض الصحافيين والكتّاب يدخل على الكلمة حرف التعريف (ال)، ثم تأكد خطأ التعريف؛ لأنَّ الكلمة أعجمية مركبة من كلمتين، مثل: (هندستان) و(بلوجستان) و(أفغانستان) و(بهارستان) و(عربستان). وهي أيضًا علم على قطر اختار أهله هذا الاسم من غير تعريف بحر (ال)، وكما لا يجوز أن نقول: (الهندستان) و(الأفغانستان) وسواهما لا يجوز أن نقول: الباكستان"[42].

وباكِستان، دولة في شبه القارّة الهندية تلفظ بكسر الكاف[43].

تاسعًا: معيارعدم النيابة بين الأدوات:

النيابة في حروف الجر هي: "إسقاط حرف الجر من التركيب الجملي الذي يستدل عليه من الأصل المفترض لهذا التركيب المستعمل الذي تقتضيه قواعد التركيب في العربية، وإحلال حرف جر آخر محله في الاستعمال، فيأخذ عنه كثيراً من خصائصه لا كلها؛ لأنَّه ليس إياه"[44].

ولجأ بعض النحاة إلى القول بالنيابة لدوافع عدة أبرزها لحل إشكالية التعلق أو التعدية بما يتناسب مع صحة الاستعمال النحوي[45]، أما حجة الرافضين للقول بنيابة حروف الجر بعضها عن بعض فأنَّها تؤدي إلى الخلط في معاني الحروف فتضيع بذلك الدلالات الحقيقية المرادة من استعمال الحرف إذا ادعينا أنَّه بمعنى حرف آخر[46]، كما أنَّ الترخص بالقول بتناوب حروف الجر يؤدي إلى ضرب من العجمة وعدم البيان وفوضى في التعبير لا حدَّ لها[47].

وقد استحسن بعض الباحثين المحدثين إنابة حروف الجر بعضها عن بعض، فيرى الأستاذ عباس حسن يرى أن نيابة حروف مذهب عملي لا يضطر فيه إلى التأويل أو المجاز المتكلّف[48].

واعتمد إبراهيم الوائلي على معيار عدم النيابة بين الأدوات في التصويب الدلالي، منها ما ذكره في تصويب لفظة (التبس)، إذ قال: "قوله: (التبس عليهم الفصيح من غيره). والصواب: التبس عليهم الفصيح بغيره؛ لأنَّ فعل (التبس) يتعدّى بالباء"[49].

وقال ابن درستويه: "أمَّا قوله: أشكل عليَّ الأمر، فهو مشكِل، فإنَّ معناه التبس الأمر واشتبه، وهو منقول من: شَكَلْت الدابة، إذا شددت إحدى رجليه إلى يديه، فمنعته من المشي والعدو؛ لأنَّ ذلك يُلبس عليه التصرف ويمنعه منه، فشُبِّه التباس الأمر في كلِّ وجه به، ولكن نقل الفعل إلى الأمر بالألف، فصار فعلًا غير متعد إلى مفعول، بمعنى ألبس عليّ الأمر، وعلى وزنه؛ لأنَّه بمعنى المطاوعة كقولك: خلّطت عليه فاختلط، وخَلَطته فاختلط. والعامة تقول: شَكَل عليَّ الأمرُ، وهو خطأ"[50].

وفي المعجم الوسيط: "(الْتبس) الظلام، اخْتَلَط. وَيُقَال: الْتبس عَلَيْهِ الْأَمر، أشكل وَاخْتَلَطَ. والتبس بِهِ، خولط فِي عقله"[51].

عاشرًا: معيارعدم وضوح الدلالة:

يعدّ تحديد المعنى بصورة قاطعة لا تقبل الخلاف أمراً بالغ الصعوبة، وقد أدرك أصحاب الكتب ميدان الدراسة هذه الحقيقة، لذا كان من أسباب تخطئة بعض الاستعمالات هو عدم وضوح الدلالة، أو غموضها وهو ما يقصد به ألا تتحد السمات الدلالية لها أو لمدلولها تحدداً دقيقاً، أي هناك بعض الغموض يشرب بعض السمات الدلالية، وغموض المعنى أو الدلالة قد يكون لكلمة

واحدة (أو جملة واحدة) معنيان مختلفان، أو بائد اندثر. هذه حالة غموض المعنى أو الاشتراك اللفظي (في حالة غموض معنى الكلمة)[52].

فاعتمد إبراهيم الوائلي على معيار عدم صحة أو وضوح الدلالة في التصويب الدلالي، منها ما ذكره في تصويب دلالة (المبيع والمباع)، إذ قال معلّقا على النص الآتي: "وعندما تُعرض هذه الكتب في المكتبات كان المباع منها ضئيلًا؛ أعتقد أنَّ الكاتب يريد بكلمة (المباع) المقدار الذي بيع وانتهى أمره، لذلك أخبر عنه بالضآلة، أي: القلة، ولا أظنه يريد بكلمة (المباع) ما يعرضه للبيع فقط. وحينئذٍ لا تصح كلمة (المباع) هنا، بل الصواب: (المبيع)؛ لأنَّ الفعل ثلاثي واسم المفعول منه (مبيوع) حُذفت منه الواو للتخفيف من أحد حرفي العلة، وقد يقال: مبيوع، مثل: مخيط ومخيوط ومعيب ومعيوب، أمَّا فعل (أباع) واسم مفعوله (مباع)، فإنّما يُراد بهما تعريض السلعة للبيع فقط ولا يدلان على وقوع البيع، ومن ذلك قول الشاعر[53]:

فرضيت آلاء الكميت فمَنْ يبِع فَرَسًا فَلَيسَ جَوادَنا بِمُباعِ

يريد: فليس جوادنا معرضًا للبيع ولا يمكن أن يريد الكاتب بكلمة (المباع) معنى العرض أو التعريض؛ لأنَّه ذكر هذا بلفظه في أول العبارة. ولو أراد ذلك لقال: عندما تُعرض هذه الكتب في المكتبات كان المعروض منها ضئيلًا، أو يقول: إذا أُريد عرض هذه الكتب كان المعروض منها قليلًا، ولا يذكر كلمة البيع أو مشتقاتها. وأظن الخطأ تسرب في لغة الكاتب- وهو قاص معروف- من لغة الأسواق، فقد نقرأ على واجهة بعض الدكاكين لافتة كُتب عليها (المُباع لا يرجع). وهذا هو الخطأ ومثله استعمالهم (المصان والمصاغ)، والصواب: المصون والمصوغ؛ لأنَّ الفعلين ثلاثيان"[54].

جاء في معجم الأخطاء الشائعة: ويخطؤون من يقول: مُباع، ويقولون: إنَّ الصواب: مبيع ومبيوع، من باع الشيء يبيعه بيعًا، إباعة الشيء: لغة في باع مما يجيز لنا أن نقول: هذه السلعة مبيعة ومبيوعة ومُباعًا، وقد نعني بقولنا: (المباع) المعروض للبيع، وفعلهُ: أباعهُ يبيعه إباعة فهو مباع، فالشيء إذا تم بيعه، فهو (مبيع)، وإذا عرض للبيع فهو (مُباع)[55].

حادي عشر: معيار الاستناد إلى صيغة الكلمة:

هناك تعانق بين مستويات اللغة الأربع الصوتية والصرفية و النحوية والدلاَلية التي تكون لبنات التَكيب اللغوي، وفي كل هذه المستويات تتجلى لبنة أساسية تعد عاملا مهما في بناء هذا التَكيب، ألا وهي الكلمة، ومنشئ الكلمة هي البنية الصرفية، ويتحقق الخطأ اللغوي حين يقوم المستعمل للغة باستعمال صيغة صرفية محل صيغة صرفية أخرى لا تتمشى مع ما يريده منشئ الكلام،[56]

لذا عند أصحاب الكتب ميدان الدراسة الى تصويب الاستعمالات اللغوية في ضوء الاستعمال الخاطئ للبنية الصرفية.

فاعتمد إبراهيم الوائلي على معيار الاستناد إلى صيغة الكلمة في التصويب الدلالي، منها ما ذكره في تصويب دلالة (مركَب لا مركِب)، إذ يقول: "المذيعون والفنانون في حوارهم لحقتهم عدوى المحاورة في الأفلام والمسلسلات المصرية، فهم يلفظون كلمة (مركِب)- بكسر الكاف-، وهو غلط لا يحسن بالفنان والمذيع؛ لأنَّ اللغة العربية إنّما نطقت به بفتح الكاف، سواء أكان مصدرًا أم كان اسمًا؛ لأنَّ المضارع من فعله مفتوح الكاف فهو يتبعه في البنية. أنَّ هذا الغلط حادث ولم نكن قد سمعناه من قبل، فقد كان الناس في المدن والأرياف ينطقون الكلمة نطقًا صحيحًا فصيحًا"[57].

جاء في لسان العرب "ركب: رَكِبَ الدابة يَرْكَبُ رُكوبًا... والمَرْكَبُ: الدَّابة...، والمَرْكَبُ: المَصْدَرُ....، والمَرْكَبُ: المَوْضِعُ...، والمَرْكَبُ: واحِدُ مَراكِبِ البرِّ والبَحْرِ."[58]

قال الفيومي: رَكِبْتُ الدابة، ورَكِبْتُ عليها رُكوبًا ومَرْكَبًا، بفتح الكاف (مَرْكَب)... والمَرْكَبُ، بفتح الكاف، السفينة، والجمع المَرَاكِبُ[59]، أي: أنَّ كلمة (مَرْكَب) يجوز استعمالها مصدرًا ميميًا أو اسم مكان، أو اسمًا محضًا لما يُرْكَب عليه.

إذن قُل: مَرْكَب، بفتح الكاف، ولا تقل: مَرْكِب، بكسرها.

الخاتمة

الحمد لله الذي مكنني من إتمام هذا البحث فله الحمد والمنّة، وبعد هذه الجولة الواسعة في كتاب (من أغلاط المثقفين) لإبراهيم الوائلي، وقف الباحث على جملة نتائج يمكن إجمالها بالنقاط الآتية:

1- توصلت الباحثة إلى معايير إضافية لديهم استنبطتها الباحثة مما استند عليه أصحاب الكتب ميدان الدراسة في تصويباتهم وأطلق ت عليها الباحثة عنوان المعايير الخاصة.
2- فكرة كتاب الوائلي كان موجهًا لتعقب أخطاء المثقفين من كُتّاب وصحفيين وشعراء.
3- لقد أشار الوائلي في أكثر من موضع من مقالاته إلى الدافع الذي كان يحفزه إلى الاستمرار على تصحيحاته للأغلاط الشائعة التي أصابت أقلام المثقفين وألسنتهم في عصرنا الحاضر، من ذلك قوله: "أرجو ألا يضيق بهذا التنبيه إخواننا الكُتّاب والقصاص، فإنما نريد به العناية باللغة العربية".

4- لم يتبع الوائلي منهجًا مبوبًا ومرتبًا في تصحيح الأغلاط اللغوية، إذ إنَّ الأغلاط التي جمعها غير مبوبة ومرتبة، فهو يعرض العبارات التي يقع فيها الغلط من غير نظام ولا ترتيب، ويبدأ بطريقة عرضه لهذه الأغلاط بذكر العبارة التي يرد فيها الخطأ، ثم يذكر الصواب مباشرة، ثم بعد ذلك يذكر السبب.

الهوامش:

---

(1) الكتاب ، 4/ 365.

(2) من أغلاط المثقفين، إبراهيم الوائلي، 112.

(3) سورة طه، من الآية 121.

(4) سورة الأعراف، من الآية 175.

(5) ديوان المرقشين، 100

(6) تصحيح الفصيح وشرحه، 41.

(7) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، 2/ 457.

(8) ينظر: المدخل إلى تقويم اللسان: 69.

(9) ينظر: معجم الخطأ والصواب في اللغة، إميل يعقوب، 40، 41.

(10) من أغلاط المثقفين، 77.

(11) سورة البقرة، من الآية 182.

(12) سورة القصص، من الآية 7.

(13) القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب، 84.

(14) تذكرة الكاتب، أسعد داغر، 94.

(15) ينظر: معجم الأخطاء الشائعة، محمد العدناني، 10.

(16) ينظر: معجم الخطأ والصواب في اللغة، إميل يعقوب، 52، 53.

(17) من أغلاط المثقفين، إبراهيم الوائلي، 70، 71.

(18) ينظر: لسان العرب، 11/ 89.

(19) سورة الواقعة، الآيتين 39- 40.

(20) ينظر: معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، محمد العدناني، 353.

(21) ينظر: قضية التصويب اللغوي في العربية، الدكتور العربي دين، 250.

(22) من أغلاط المثقفين، إبراهيم الوائلي، 54.

(23) القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب، 28.

(24) معجم الأغلاط اللغوية، محمد العدناني، 561.

(25) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو، 31.

(26) ينظر: قضية التصويب اللغوي في العربية، 245.

(27) ينظر: قضية التصويب اللغوي في العربية، 246.

(28) من أغلاط المثقفين، إبراهيم الوائلي، 142- 143.

(29) الحديث في الأحاديث المختارة، 6/ 150.

(30) ينظر: لسان العرب، 12/ 545.

(31) ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة، 3/ 2019.

(32) العين، 7/ 446.

(33) مقاييس اللغة، 3/ 430، 431.

(34) المعجم الوسيط، 569.

(35) المعجم الوسيط، 570.

(36) من أغلاط المثقفين، 50- 51.

(37) قل ولا تقل، مصطفى جواد، 1/ 24.

(38) العربية الصحيحة، 144، وينظر: معجم الخطأ والصواب في اللغة، إميل يعقوب، 180، والقرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب، 112.

(39) من أغلاط المثقفين، 33.

(40) ينظر: لسان العرب، 15/ 23، 24.

(41) ينظر: المصدر نفسه، 15/ 25.

(42) من أغلاط المثقفين، 48.

(43) معجم الدخيل في اللغة العربية الحديثة ولهجاتها، 49.

(44) النيابة والتضمين في حروف الجر في القرآن الكريم: 14-15.

(45) ينظر: منهج السالك: 243، والتأويل النحوي: 2/ 1257.

(46) ينظر: النحو الوافي، 2/ 537.

(47) ينظر: تناوب حروف الجر في لغة القرآن، 17.

(48) ينظر: النحو الوافي، 2/ 542.

(49) من أغلاط المثقفين، 84.

(50) تصحيح الفصيح وشرحه، 159- 160.

(51) المعجم الوسيط، 813.

(52) ينظر: علم الدلالة – علم المعنى، الدكتور محمد علي الخولي، 164.

(53) البيت بلا نسبة، في الأصمعيات، 469، وشرح أدب الكاتب، 227.

(54) من أغلاط المثقفين، 105- 106.

(55) ينظـر: معجـم الأخطـاء الشـائعة، 46، ومعجـم أخطـاء الكُتّـاب، صـلاح الـدين الـزعبلاوي، 67، واللحن في مجالس القضاء، 181.

(56) ينظر: الصرف في التصويب اللغوي في كتاب قل ولا تقل، 360 (بحث منشور).

(57) من أغلاط المثقفين، 48- 49.

(58) لسان العرب، 1/ 428، 431.

(59) ينظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، 1/ 236.

قائمة المصادروالمراجع

- **القرآن الكريم.**

1- الاختيارين، علي بن سليمان بن الفضل، أبو المحاسن، المعروف بالأخفش الأصغر (ت 315هـ)، المحقق: فخر الدين قباوة، دار الفكر المعاصر، بيروت- لبنان، دار الفكر، دمشق- سورية، الطبعة الأولى، 1420هـ- 1999م.

2- أزاهير الفصحى في دقائق العربية، عباس أبو السعود، دار المعارف، الطبعة الثانية، دون تاريخ نشر.

3- الاقتراح في أصول النحو، السيوطي (ت 911هـ)، تحقيق: عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، الطبعة الثانية، 2006م.

4- التأويل النحوي في القران الكريم، الدكتور عبد الفتاح أحمد الحمُّوز، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، 1404هـ- 1984م.

5- تذكرة الكاتب، أسعد داغر، مؤسسة الهنداوي، من دون طبعة، ودون تاريخ نشر.

6- تصحيح الفصيح وشرحه، أبو محمد عبد الله بن جعفر ابن درستويه (ت347هـ)، تحقيق: الدكتور محمد بدوي المختون، القاهرة، 1419هـ- 1998م.

7- تناوب حروف الجر في لغة القرآن، الدكتور محمد حسن عواد، دار الفرقان، الأردن، الطبعة الأولى، 1982م.

8- درة الغواص في أوهام الخواص، القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري (ت 516هـ)، المحقق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، 1418هـ- 1988م.

9- ديوان الفرزدق، دار صادر، بيروت، 1386هـ- 1966م.

10- ديوان المرقشين، المرقش الأكبر عمرو بن سعد (ت 57 ق. هـ)، والمرقش الأصغر عمرو بن حرملة (50 ق. هـ)، تحقيق: كارين صادر، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، 1988م.

11- شرح أدب الكاتب، لابن قتيبة، موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر بن الحسن، أبو منصور ابن الجواليقي (ت 540هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت.

12- الصرف في التصويب اللغوي كتاب قل ولا تقل للدكتور مصطفى جواد أنموذجًا، عبدالله بن عبدالله عمر داود، مجلّة جامعة عدن الإلكترونيّة للعلوم الانسانيّة والاجتماعية، مجلد الأول، عدد الرابع، 2020م.
13- العربية الصحيحة، الدكتور أحمد مختار عمر، عالم الكتب، الطبعة الثانية، 1998م.
14- علم الدلالة– علم المعنى، الدكتور محمد علي الخولي، دار الفلاح للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001م.
15- القرارات المعجمية في الألفاظ والأساليب من (1934-1987م)، محمد شوقي أمين، وإبراهيم الترزي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، دون طبعة، 1989م.
16- قضية التصويب اللغوي في العربية بين الفصحاء والمعاصرين، الدكتور العربي دين، عالم الكتب الحديث، الأردن، الطبعة الأولى، 2015م.
17- قل ولا تقل، الدكتور مصطفى جواد، دار المدى للثقافة والنشر، الطبعة الأولى، 1988م.
18- كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت 170هـ)، تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي، والدكتور إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
19- الكتاب، سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت 180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1988م.
20- كتب التصحيح اللغوي الحديثة، دراسة تحليلية مقارنة، أطروحة دكتوراه في قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب- جامعة الملك سعود، للطالبة عبده بن مروعي بن حسن هبه، إشراف الأستاذ الدكتور فالح بن شبيب العجمي، 1426- 1427هـ.
21- اللحن في مجالس القضاء، تصويبات في لغة المذكرات والأحكام القضائية، محمد بن عبد الرحمن بن سعد آل جمعة، الطبعة الأولى، 1445هـ- 2024م.
22- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري (ت 711هـ)، دار صادر، بيروت، دون تاريخ نشر.
23- مجمع الأمثال، الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري (ت 518هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت- لبنان، دون طبعة، دون تاريخ نشر.
24- المدخل إلى تقويم اللسان، ابن هشام اللخمي (ت 577هـ)، تحقيق: الأستاذ الدكتور حاتم صالح الضامن، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1424هـ- 2003م.
25- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أبو العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي (ت 770هـ)، المكتبة العلمية، بيروت، دون طبعة، دون تاريخ نشر.
26- معجم أخطاء الكُتّاب، صلاد الدين الزعبلاوي، دار الثقافة والتراث، الطبعة الأولى، 2006م.
27- معجم الأخطاء الشائعة، محمد العدناني، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، الطبعة الثانية، 2015م.
28- معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، محمد العدناني، مكتبة لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، 1984م.
29- معجم الخطأ والصواب في اللغة، إميل يعقوب، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، 1989م.

30- معجم الدخيل في اللغة العربية الحديثة ولهجاتها، الدكتور فانيامبادي عبد الرحيم، دار القلم دمشق، الطبعة الأولى، 1432هـ- 2011م.
31- معجم الصواب والخطأ في اللغة العربية، ويليه الفوائد الإملائية والنحوية والشعرية والبلاغية، الشيخ توفيق حسن علوية، دار الهادي، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 2008م.
32- معجم اللغة العربية المعاصرة، الدكتور أحمد مختار عمر، بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، 2008م.
33- المعجم المفصل في شواهد العربية، الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1417هـ- 1996م.
34- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، الطبعة الرابعة، 2004م.
35- معجم مقاييس اللغة، ابن فارس (ت 395هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، دون طبعة، 1979م.
36- معجميات، إبراهيم السامرائي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1411هـ- 1991م.
37- من أغلاط المثقفين، إبراهيم الوائلي، عني بجمعه وتحقيقه ودراسته: الدكتور ناهي إبراهيم العبيدي، الدكتور حسن مصطاق فرحان، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، الطبعة الأولى، 2000م.
38- منهج السالك في الكلام على الفية ابن مالك، لأبي حيان الأندلسي، مراجعة: سيدني جليزر، الجمعية الأمريكية الشرقية، نيوهافن، 1947م.
39- النحو الوافي، عباس حسن (ت 1398هـ)، دار المعارف، الطبعة الخامسة عشر.
40- النيابة والتضمين في حروف الجر في القرآن الكريم، رنا سفيان سلمان، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الآداب، العراق، 2005م.

المصادر والمراجع العربية باللغة الانكليزية

- **The Holy Qur'an.**

1- The two choices, Ali bin Suleiman bin Al-Fadl, Abu Al-Mahasin, known as Al-Akhfash Al-Asghar (died 315 AH), edited by: Fakhr Al-Din Qabawa, Dar Al-Fikr Al-Mu'asir, Beirut - Lebanon, Dar Al-Fikr, Damascus - Syria First edition, 1420 AH - 1999 AD. Published.
2- Classical Flowers in Arabic Minutes, Abbas Abu Al-Saud, Dar Al-Maaref, second edition, without date of publication.
3- Al-Suggestion in the Principles of Grammar, Al-Suyuti (d. 911 AH), edited by: Abdul Hakim Attia, Dar Al-Beiruti, second edition, 2006 AD.

4- Grammatical Interpretation in the Holy Qur'an, Dr. Abdul Fattah Ahmad Al-Hammouz, Al-Rushd Library, Riyadh, First edition, 1404 AH - 1984 AD.
5- The writer's ticket, Asaad Dagher, Al-Hindawi Foundation, without edition, And without a date of publication.
6- Correction and explanation of al-Fasih, Abu Muhammad Abdullah bin Jaafar Ibn Darstawayh (d. 347 AH), edited by: Dr. Muhammad Badawi al-Makhtun, Cairo, 1419 AH - 1998 AD.
7- Alternation of prepositions in the language of the Qur'an, Dr. Muhammad Hassan Awad Dar Al-Furqan, Jordan, first edition, 1982 AD.
8- Durrat al-Ghawas fi Illusions of the Khawas, Al-Qasim bin Ali bin Muhammad bin Othman, Abu Muhammad al-Hariri al-Basri (d. 516 AH), edited by: Arafat Matraji, Cultural Books Foundation, Beirut, first edition, 1418 AH - 1988 AD.
9- Diwan al-Farazdaq, Dar Issued, Beirut, 1386 AH - 1966 AD.
10- Diwan Al-Marqasheen, Al-Marqash Al-Akbar Amr Ibn Saad (d. 57 BC AH), and Al-Marqash Al-Asghar Amr ibn Harmala (50 BC AH), edited by: Karen Sader, Dar Sader, Beirut, first edition, 1988 AD.
11- Sharh Adab al-Katib, by Ibn Qutaybah, Mawhib bin Ahmed Bin Muhammad bin Al-Khidr bin Al-Hassan, Abu Mansur Ibn Al-Jawaliqi (d. 540 AH), Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut.
12- Morphology in Linguistic Correction, the book Say and Don't Say Dr. Mustafa Jawad is a model, Abdullah bin Abdullah Omar Daoud, Aden University Electronic Journal for Humanities and Social Sciences, Volume One, Issue Four, 2020 AD.
13- The Correct Arabic, Dr. Ahmed Mukhtar Omar, World of Books, second edition, 1998 AD.
14- Semantics - the science of meaning, Dr. Muhammad Ali Al-Khouli, Dar Al-Falah for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 2001 AD.
15- Lexical Decisions in Words And methods from (1934-1987 AD), Muhammad Shawqi Amin, and Ibrahim Al-Tarazi, General Authority for Princely Printing Affairs, Cairo, without an edition, 1989 AD.
16- The issue of linguistic correction in Arabic among scholars and contemporaries, Dr. Al-Arabi Dean, The Modern World of Books, Jordan, first edition, 2015AD.
17- Say and Don't Say, Dr. Mustafa Jawad, Dar Al-Mada for Culture and Publishing, First edition, 1988 AD.

18- Kitab al-Ayn, Abu Abd al-Rahman al-Khalil bin Ahmad bin Amr bin Tamim al-Farahidi al-Basri (d. 170 AH), edited by: Dr. Mahdi Al-Makhzoumi and Dr. Ibrahim Al-Samarrai, Al-Hilal House and Library.

19- Al-Kitab, Sibawayh, Abu Bishr Amr bin Othman (d. 180 AH), edited by: Abdul Salam Muhammad Haroun, Al-Khanji Library, Cairo, third edition, 1988 AD.

20- Modern linguistic correction books, a comparative analytical study, doctoral thesis in the Department of Arabic Language and Literature, College of Arts - King Saud University, by the student Abdo bin Maroui bin Hassan Heba, supervised by Professor Dr. Faleh bin Shabib Al-Ajmi, 1426-1427 AH.

21- Al-Lahn fi Judicial Councils, Corrections in the Language of Judicial Memorandums and Rulings, Muhammad bin Abdul Rahman bin Saad Al Juma, first edition, 1445 AH - 2024 AD.

22- Lisan al-Arab, Muhammad bin Makram bin Manzur al-Afriqi al-Misri (d. 711 AH), Dar Issued, Beirut, without date of publication.

23- Collection of Proverbs, Al-Maidani, Abu Al-Fadl Ahmad bin Muhammad bin Ibrahim Al-Naysaburi (d. 518 AH), edited by: Muhammad Muhyiddin Abdul Hamid, Dar Al-Ma'rifa, Beirut - Lebanon, without edition, without date of publication.

24- The Introduction to the Evaluation of the Tongue , Ibn Hisham Al-Lakhmi (d. 577 AH), edited by: Professor Dr. Hatem Saleh Al-Damen, Dar Al-Bashaer Al-Islamiyyah for Printing, Publishing and Distribution, Beirut - Lebanon, first edition, 1424 AH - 2003 AD.

25- Al-Misbah Al-Munir fi Gharib Al-Sharh Al-Kabir, Abu Al-Abbas Ahmad bin Muhammad bin Ali Al-Fayoumi (d. 770 AH), Al-Maktabah Al-Ilmiyyah, Beirut, without edition, without date of publication.

26- Dictionary of Writers' Errors, Salad Al-Din Al-Zaabalawi, House of Culture and Heritage, ed. The first, 2006 AD.

27- Dictionary of Common Mistakes, Muhammad Al-Adnani, Lebanon Publishers Library, Beirut, second edition, 2015 AD.

28- Dictionary of Contemporary Linguistic Mistakes, Muhammad al-Adnani, Lebanon Library, Beirut, first edition, 1984 AD.

29- Dictionary of Right and Wrong in the Language, Emile Yacoub, Dar al-Ilm Lil-Millain, first edition, 1989 AD.

30- Dictionary of the Intruder in the Arabic Language. Modern and its dialects, Dr. Vaniyambadi Abdul Rahim, Dar Al-Qalam, Damascus, first edition, 1432 AH - 2011 AD.

31- A Dictionary of Right and Wrong in the Arabic Language, followed by the spelling, grammatical, poetic and rhetorical benefits, Sheikh Tawfiq Hassan Alawiyah, Dar Al-Hadi, Beirut - Lebanon, first edition, 2008 AD.

32- Dictionary of the Contemporary Arabic Language, Dr. Ahmed Mukhtar Omar, with the help of a work team, World of Books, Cairo, first edition, 2008 AD.

33- The detailed dictionary of evidence of Arabic, Dr. Emil Badie Yaqoub, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, first edition, 1417 AH - 1996 AD.

34- The Intermediate Dictionary, Arabic Language Academy, Al-Shorouk International Library, Cairo, fourth edition, 2004 AD.

35- Dictionary of Language Standards, Ibn Faris (d. 395 AH), edited by: Abd al-Salam Muhammad Harun, Dar al-Fikr, without edition, 1979 AD.

36- Dictionaries, Ibrahim al-Samarrai, University Foundation for Studies, Publishing and Distribution, first edition, 1411 AH- 1991 AD.

37- From the mistakes of intellectuals, Ibrahim Al-Waeli, collected, verified and studied by: Dr. Nahi Ibrahim Al-Obaidi, Dr. Hassan Mustaq Farhan, House of General Cultural Affairs, Baghdad, first edition, 2000 AD.

38- Al-Salik's Approach to the Discourse on the Fiyya Ibn Malik, by Abu Hayyan Al-Andalusi, reviewed by: Sidney Glazer, American Oriental Society, New Haven, 1947 AD.

39- Al-Nahw al-Wafi, Abbas Hassan (d. 1398 AH), Dar Al-Ma'arif, fifteenth edition.

40- Preposition and implication in prepositions in the Holy Qur'an, Rana Sufyan Salman, Master's thesis, University of Baghdad, College of Arts, Iraq, 2005 AD.

Ibrahim Al -Waeli's special correction

Heba Abdul -Mahdi Abdul Hadi **Prof. Dr. Ether Tariq Noman**

heb22h2027@uoanbar.edu.iq **College of Islamic Sciences**

Anbar University

Keywords: standards, correction, Ibrahim Al -Waeli

Summary:

These standards are special standards that the researcher observed in his review of linguistic correction books, and they are standards that are unique to the Egyptians, out of a desire to form their own approach in dealing with linguistic errors and directing them towards the correct thing. These people based their corrections on these criteria, and these criteria are:

First: The criterion of relying on the books of the linguistic heritage.

Second: The criterion of relying on the most eloquent ones.

Third: The criterion of relying on the decisions of linguistic academies and the proposals of proofreaders.

Fourth: The criterion of relying on the commonness in Usage.

Fifth: The criterion of the generator, the intruder, and the innovator.

Sixth: The criterion of semantic development.

Seventh: The criterion of returning to the original. The linguist.

Eighth: The criterion for relying on foreign languages.

Ninth: The criterion for non-representation between tools.

Tenth: The criterion for lack of clarity of meaning.

Eleventh: The criterion for relying on the form of the word.

The nature of the research required that it be divided into an introduction and a presentation of the specific criteria. According to Ibrahim Al-Waeli, the research ended with a conclusion containing the most prominent results reached by the research.